S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1994/387
4 April 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت في البعثة الدائمة لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيا نص بيانين أصدرتهما وزارة خارجية جمهورية أذربيجان في ٣ و ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يشار ت. علييف
القائم بالأعمال المؤقت

060494 060494 94-16496

المرفق الأول

[الأصل: بالروسيـــة]

بيان أصدرته في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٤ وزارة خارجية جمهورية أذربيجان

رغم المساعي المستمرة التي يبذلها المجتمع العالمي للمساعدة في إيجاد تسوية سياسية للنزاع الأرميني - الأذربيجاني، فإن كفاءة الذين نصبوا أنفسهم زعماء لمنطقة ناغورنو - كاراباخ المحتلة التابعة لجمهورية أذربيجان يصرون بعناد على إفشال جهود صنع السلم.

إن الأفعال غير المتحضرة التي يقترفها الجانب الأرمني، الهادفة إلى الإخلال بأحدث محاولة لإيجاد تسوية سلمية للنزاع الأرميني - الأذربيجاني التي اضطلعت بها بعثة مساع حميدة دولية برئاسة، ممثلة فرنسا في مجموعة منسك التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا السيدة أ. دوبها أظهرت بكل وضوح أنها رفضت من الجانب الأرميني للسماح للبعثة بالذهاب من باكو إلى بلدة خانكندي (ستيبانكيرت)، الأمر الذي يثير شكوكا حول إعلان الجانب الأرميني عن رغبته في السلم. وتمثل أعمال التحدي هذه من جانب الانفصاليين الأرمن في ناغورنو - كاراباخ الذين يُمثلون شروطهم على بعثات صنع السلم الدولية، أحدث المحاولات المقصود أن تثبت للعالم شرعية مطالبتهم بالأراضي المحتلة من جمهورية أذربيجان.

لقد دأبت الزعامة الأذربيجانية دائما، وما زالت تدعو، إلى إيجاد تسوية شاملة للنزاع بين جمهورية أرمينيا وجمهورية أذربيجان بالوسائل السياسية، وقد أيدت مبادرات المنظمات الدولية والدول المنفردة الهادفة إلى وقف الأنشطة العسكرية. بيد أن الإجراءات الأخيرة للجانب الأرميني تبين مرة أخرى رغبة جمهورية أرمينيا وعملائها في ناغورنو - كاراباخ في انتزاع منطقة ناغورنو - كاراباخ من جمهورية أذربيجان.

وتعلن وزارة خارجية جمهورية أذربيجان أن مثل هذه الأعمال التي يقوم بها الجانب الأرميني لن تشجع التوصل إلى تسوية سريعة للنزاع الأرميني - الأذربيجاني وتكشف مرة أخرى النوايا الحقيقية لزعامة جمهورية أرمينيا وعملائها الانفصاليين في ناغورنو - كاراباخ، الرامية إلى حل مشكلة كاراباخ، لا بالطرق السياسية وإنما عن طريق ضغط القوة.

باكو، ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٤

المرفق الثاني

[الأصل: بالروسيـــة]

بيان صادر في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤ عن وزارة خارجية جمهورية أذربيجان

بناء على تقرير لوكالة "سنارك" الأرمينية بدأت محكمة أرمينيا العليا في محاكمة ١١ أذربيجانيا.

ووفقا لمعلومات وردت من المصدر ذاته، "فإنه عندما احتلت القوات المسلحة لجمهورية أرمينيا في الربيع الماضي منطقة كلباجار الأذربيجانية، ادعي أن جنود سابقين في جيش أذربيجان بقوا في أراضي هذه المنطقة، وباختطاف ثلاثة مدنيين من ذوي الهوية الأرمينية، وقتلوهم بصورة وحشية ثم تخفوا كسكان مسالمين وطلبوا اخراجهم من المنطقة المحاصرة عبر منطقة فاردينيس الأرمينية.

ولا يسع المرء إزاء تقارير من هذا النوع إلا أن يقتنع مرة أخرى بطبيعتها الافترائية.

أولا، في فترة احتلال أراضي منطقة كلباجار الأذربيجانية لا يمكن أن يكون فيها مدنيون من الجنسية الأرمينية لأنه لم تكن في أراضي هذه المنطقة في أي وقت مستوطنات أرمينية. والاحتمال الأكبر هو أنهم كانوا جنودا في القوات المسلحة الأرمينية.

ثانيا، أن المعلومات المتعلقة بمحاولة الأذربيجانيين الخروج من المنطقة المحاصرة عبر مقاطعة فاردينيس الأرمينية لا تتفق مع الوقائع لأنه لم يكن هناك حاجة لدخول الأراضي الأرمينية بغية مقادرة المنطقة المحاصرة.

وأرمينيا، كما حدث مرارا وتكرارا في السابق، تختبئ وراء هذا النوع من التقارير في حين تواصل أعمالها العدوانية ضد أذربيجان.

وقد أدان المجتمع الدولي منذ وقت طويل المعاملة اللاإنسانية لأسرى الحرب. وقد وجدت هذه المبادئ تعبيرها في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ "بشأن حماية ضحايا الحرب".

ومن الواضح أن إقامة دعوى جنائية ضد الجنود الأذربيجانيين السابقين يتعارض مع مبادئ القانون الدولي المعترف بها عموما.

وكون الدعوى أقيمت ضد الجنود الأذربيجانيين السابقين هو دليل واضح على اشتراك أرمينيا في العدوان على أذربيجان. فأي تفسير آخر يمكن إيراده لوجود أسرى حرب في الأراضي الأرمينية؟

إن وزارة خارجية أذربيجان تدعو المجتمع الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمنظمات الدولية الأخرى، إلى أن تدين بقوة الأعمال اللاإنسانية التي ترتكبها أجهزة إنفاذ القوانين في جمهورية أرمينيا.

باكو، ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤

- - - - -